الجملة الاعتراضية في النحو العربي
دراسة نحوية تحليلية

د/ عيشة أبو الفتوح سيد أحمد
أستاذ اللغويات المساعد
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بالإسكندرية -جامعة الأزهر

الجملة الاعتراضية في النحو العربي دراسة نحوية تحليلية

عيشة أبو الفتوح سيد أحمد

قسم اللغويات – كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات – الإسكندرية – جامعة الأزهر – مصر

البريد الالكتروني: eishaabualfotouh.18@azhar.edu.eg

الملخص :

أن أكثر النحاة لم يذكروا الجملة الاعتراضية إلا إشارة، وقد ذكرها قليل من النحاة بالتفصيل، مثل: ابن جني، وابن هشام؛ حيث ذكرا مواضعها، وأنواعها، وأنها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب. والجملة الاعتراضية كثيرة في كلام العرب شعرًا ونثرًا، وقد جاءت في القرآن الكريم، وهي تدل على حسن الكلام وتأكيده ، وأنها تدل على تمكن المتكلم من أدواته، وطول نفسه، كما ذكر ابن جني. وأنها لها أغراضاً كثيرة، منها: التأكيد، وحسن المعنى، والتنزيه والتعظيم، ومنه قوله سبحانه: {وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ } [سورة النحل:٥٧]، والدعاء، والنداء، والالتفات، وغيره. وأن الجملة الاعتراضية تقع بين أجزاء الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وجملة الشرط، وهذا يزيد الكلام تماسكًا في المعنى، وقوة تأكيد. وهناك فروق في المعنى بين الاعتراض بالجملة الاسمية والاعتراض بالجملة الفعلية؛ حيث الأولى تدل على الثبوت واللزوم، والأخرى تدل على التجدد والحدوث. وصرح ابن هشام بجواز أن تكون جملة الاختصاص اعتراضية، وكذلك جملة فعل الظن الملغى، وهذا كثير في كلام العرب. وقد تلتبس جملة الاعتراض بجملة الحال عند البيانيين، كا ذكر ابن هشام، وقد ظهر خلاف ذلك؛ لأن الحالية لها ضوابط وعلامات غير المعترضة، كما ذكر السيوطي. والأصل في الاعتراض أن يكون بجملة واحدة، ولكن قد جاء في القرآن الكريم الاعتراض بأكثر من جملة، وهذا ما ذكره الزمخشري في الكشاف، وابن جني في الخصائص، وابن هشام في المغني، وهو كثير، وذكروا في ثلاث جمل. وهذا يؤكد حسن المعنى وقوة اللفظ. ويقبح

الاعتراض بين المترابطين كالمضاف والمضاف إليه من الفعل وأدواته، ومثل أدوات النفي والسين وسوف. والجملة الاعتراضية جمعت علماء النحو وعلماء البلاغة؛ فأهل النحو يرونها للتأكيد وتماسك اللفظ وقوة المعنى، ويراها علماء البلاغة للالتفات والإطناب وغيرها من الأغراض، وهذا يدل على أن علم النحو يهتم بالمعنى لأنه عندهم يغير اللفظ ويحدد نوعه.

الكلمات المفتاحية : نوع الجملة – مواضعها – أغراضها – المبتدأ والخبر– الفعل والفاعل – الصفة والموصوف .

The objectionable sentence in Arabic grammar, an analytical grammatical study

Aisha Aboul Fotouh Syed Ahmed

Linguistics Department – College of Islamic and Arabic Studies for Girls – Alexandria – Al-Azhar University – Egypt

Email: eishaabualfotouh.□□@azhar.edu.eg

Summary :

Most of the grammarians only mentioned the objectionable sentence, and a few grammarians mentioned it in detail, such as: Ibn Jinni and Ibn Hisham; Where they mentioned their places, and their types, and that they are among the sentences that have no place in the parsing. And the objectionable sentence is many in the speech of the Arabs, poetry and prose, and it came in the Holy Qur'an, and it indicates good speech and its affirmation, and it indicates the speaker's ability to use his tools, and the length of himself, as mentioned by Ibn Jinni. And it has many purposes, including: affirmation, good meaning, exaltation and glorification, and from it is His saying, Glory be to Him: (And they give daughters to God, Glory be to Him, and they have what they desire) [Surat An-Nahl: 57], supplication, calling, paying attention, and others. And that the objectionable sentence is located between the parts of the nominal sentence, the actual sentence, and the conditional sentence, and this increases speech coherence in meaning, and the strength of confirmation. There are differences in meaning between the nominal wholesale objection and the actual wholesale objection; Where the first indicates stability and necessity, and the other indicates renewal and occurrence. Ibn Hisham stated that it is permissible for the sentence of

competence to be an objection, as well as the sentence of the act of nullified conjecture, and this is much in the speech of the Arabs. The sentence of the objection may be confused with the sentence of the case for the commentators, as mentioned by Ibn Hisham, and it has appeared to the contrary; Because the current controls and signs are not intercepted, as Al-Suyuti mentioned. The original objection is that it be in one sentence, but the Holy Qur'an says the objection is more than one sentence, and this is what Al-Zamakhshari mentioned in Al-Kashshaf, Ibn Jinni in Al-Khasais, and Ibn Hisham in Al-Mughni, which is many, and they were mentioned in three sentences. This confirms the good meaning and strength of the pronunciation. The objection between the dependent clauses is ugly, such as the genitive and genitive of the verb and its tools, such as the negation and the seine and the will. The objectionable sentence brought together grammarians and rhetoricians; Grammar people see it for emphasis, coherence of pronunciation and strength of meaning, and rhetoricians see it for attention, overstatement and other purposes, and this indicates that grammar is concerned with meaning because they have it changes the pronunciation and determines its type.

Keywords: type of sentence – its positions – its purposes – subject and predicate – verb and subject – adjective and descriptive.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الجملة الاعتراضية من أكثر الجمل التي تحمل أكثر من معنى، فليس المراد منها التأكيد فقط، بل كما ذكر ابن جني قائلًا: «الاعتراض في لغة العرب، ومنثورها كثير وحسن، ودال على فصاحة المتكلم، وقوة نفسه، وامتداد نفَسهَ»(١).

وهذا الكلام يؤكد جمال الاعتراض، وثراء الجملة الاعتراضية، وأثرها في المعنى.

ولذلك أحببت أن أفرد هذه الدراسة للجملة الاعتراضية بحسب موقعها وحسب نوعها نحويًا؛ حيث إن الدراسات السابقة كان الاهتمام فيها بالناحية البلاغية.

ويتكون البحث من قسمين:

القسم الأول يتكون من مبحثين:

المبحث الأول: الجملة الاعتراضية بحسب موقعها في الكلام.

ويتضمن:

أولًا: الاعتراض بين أجزاء الجملة الاسمية. وتحته:

١. الاعتراض بين المبتدأ والخبر.

٢. الاعتراض بين ما أصله مبتدأ وخبر.

ثانيًا: الاعتراض بين أجزاء الجملة الفعلية. وفيه:

- الاعتراض بين الفعل والفاعل.
- الاعتراض بين الفعل والمفعول به.
- الاعتراض بين الشرط وجوابه.
- الاعتراض بين القسم وجوابه.

(١) الخصائص ١/٣٣٥ – ٣٣٨.

ثالثًا: الاعتراض في باب التوابع. وتحته:

- الاعتراض بين الصفة والموصوف.
- الاعتراض بين المؤكد والمؤكيد.
- الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه.

المبحث الثاني: الجملة الاعتراضية حسب نوعها. ويشمل:

- الاعتراض بالجملة الاسمية.
- الاعتراض بالجملة الفعلية.
- الاعتراض بجملة القسم.
- الاعتراض بجملة الشرط.
- الاعتراض بالجملة الحالية.

القسم الثاني: الاعتراض بأكثر من جملة.

الخاتمة. وفيها نتائج البحث.

وأدعو الله أن يكون هذا العمل خالصًا لوجه الله تعالى. والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

تعريف الاعتراض:

ذكر صاحب اللسان في «مادة "ع ر ض" «هو أن يعترض رجل في السباق، فيدخل مع الخيل، منه: اعترض الشيء دون الشيء، أي: حال دونه...»[(١)].

وفي معجم البلاغة العربية: «الاعتراض عند البلاغيين من ضروب الإطناب، وهو: أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنىً بجملة أو أكثر، لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة سوى دفع الإيهام، كالتنزيه في قوله تعالى: {وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ} [٥٧- سورة النحل][(٢)].

وتعريفها عند النحاة: قال الرضي: «ونعني بها: ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقًا به معنى مستأنفًا لفظًا عن طريق الالتفات، كقوله : فأنت طلاق والطلاق النية»[(٣)].

وقال ابن هشام: «من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا وتحسينًا»[(٤)].

(١) اللسان "ع ر ض"، المجلد السابع، ص: ١٦٥ – ١٦٧.
(٢) معجم البلاغة العربية، ص: ٥٢٢، دار طيانة بدوي.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٥٧/٢.
(٤) مغني اللبيب ٥٩٧/٢ – ٥٢١ مختصرًا.

المبحث الأول:

الجملة الاعتراضية بحسب موقعها في الكلام.

ويتضمن:

أولًا: الاعتراض بين أجزاء الجملة الاسمية.

وتحته:

١. الاعتراض بين المبتدأ والخبر.

٢. الاعتراض بين ما أصله مبتدأ وخبر.

ثانيًا: الاعتراض بين أجزاء الجملة الفعلية.

وتحته:

١. الاعتراض بين الفعل والفاعل.

٢. الاعتراض بين الفعل والمفعول به.

٣. الاعتراض بين الشرط وجوابه.

٤. الاعتراض بين القسم وجوابه.

ثالثًا: الاعتراض في باب التوابع.

وتحته:

١. الاعتراض بين الصفة والموصوف.

٢. الاعتراض بين المؤكد والمؤكد.

٣. الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه.

١- الاعتراض بين المتبدأ والخبر:

وقد شرحها ابن جني حيث قال: « اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل "فيه" بغيره، إلا شاذًّا أو متأولًا...»[١].

ثم ذكر الاعتراض بين المبتدأ والخبر فقال: «ومن الاعتراض قولهم: زيد -ولا أقول إلا حقًا- كريم...»[٢].

وقال ابن هشام: «والثالث بين المبتدأ وخبره، كقوله[٣]:

وفـــيهن وَالْأَيَّام يعثـــرن بالفـــتى نـــوادب لَا يمللنـــه ونـــوائح[٤]

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو: زيد أظن قائم، وبجملة الاختصاص نحو قوله صلى الله عليه وسلم: ((نحن -معاشر الأنبياء- لا نورث))....»[٥][٦].

وهكذا ذكره غيرهم.

٢- الاعتراض بين ما أصله مبتدأ وخبر:

ذكر سيبويه هذه المسألة في الكتاب بقوله: « باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه.

---

(١) الخصائص ٢٨٥/١ فما بعدها.

(٢) السابق ٢٨٧/١ فما بعدها.

(٣) للشاعر معين بن أوس المزني، شاعر مخضرم، عاش في حياة ابن الزبير. والبيت من بحر الطويل راجع: الهمع ٤٧/١، وقبله:

رأيت رجالاً يكرهون بناتهم وفيهن لا تكذب نساء صوالح

والشاهد فيهما: الاعتراض بين المبتدأ والخبر.

(٤) راجع: المغني ١٨١/١، والهمع ٤٧/١.

(٥) راجع الحديث في صحيح البخاري، رقم ٤٠٥٥، والتلخيص لابن حجر ٢١٤/٨ - ٢١٦.

(٦) المغني ص: ٤٧٢.

ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه... وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول إنه المسكين أحمقُ، على الإضمار الذي جاز فى مررت، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمق. وهو ضعيف. وجاز هذا أن يكون فصلا بين الاسم والخبر لأن فيه معنى المنصوب الذي أجريته مجرى: إنا تميما ذاهبون. فإذا قلت: بى المسكينَ كان الأمر، أو بك المسكينَ مررت، فلا يحسن فيه البدل، لأنك إذا عنيت المخاطَب أو نفسَك فلا يجوز أن يكون لا يدرى من تعنى، لأنك لست تحدث عن غائب، ولكنك تنصبه على قولك: بنا تميمًا[١]، وإن شئت رفعته على ما رفعت عليه ما قبله. فهذا المعنى يجري على هذين الوجهين والمعنى واحد، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد...»[٢].

ونفهم من كلام سيبويه جواز الاعتراض بين اسم "إن" وخبرها في قوله: إنه المسكين أحمق، أي: هو المسكين.

وقال ابن جني معلقًا: «وعلى ذلك مسألة الكتاب: إنه المسكين أحمق، ألا ترى أن تقديره: إنه أحمق. وقوله: "المسكين" أي: هو المسكين، وذلك اعتراض بين اسم "إن" وخبرها»[٣].

وهذا رأي ابن جني، وذكر رأي آخر لسيبويه، فقال: «أما الذي يراه سيبويه بنصب "المسكين" فتكون جملة فعلية، على تقدير فعل "أخص"[٤].

كذا ذكر ابن هشام في المغني[٥].

(١) البيت: بنا تميما يكشف الضباب. [رجز لرؤبة. راجع: الخزانة ١٤١٣/٢، والمفصل ٣١٢/٤].
(٢) الكتاب ٧٦/٤ – ٧٧ مختصرًا.
(٣) الخصائص ٢٨٧/١.
(٤) الخصائص ٢٨٧/١.
(٥) المغني ٤٤٧/٢.

وقال الأستاذ عباس حسن: «وقد تكون أحيانًا معترضة، مثل: نحن – الحكام– خدام الوطن، أي: أخص الحكام. فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره، ومثلها: ((إنا –معاشر الأنبياء– لا نورث))[1]....»[2].

٣– الاعتراض بين الشرط وجوابه:

قال ابن هشام: «نحو قوله سبحانه: {وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ} [سورة النحل:١٠١]. ونحو: {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾} [سورة البقرة:٢٤]. ونحو قوله: {إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا} [سورة النساء:١٣٥].

قال جماعة –منهم ابن مالك والظاهر– أن الجواب: فالله أولى بهما...»[3].

وذكر الزركشي ضابط هذه المسألة فقال: «ذكر بعضهم ضابطا في هذه المسألة فقال: إذا دخل الشرط على الشرط فإن كان الثاني بالفاء فالجواب المذكور جوابه وهو وجوابه جواب الشرط الأول كقوله تعالى: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [سورة البقرة:٣٨]»[4].

وذكر السيوطي هذه المسألة بالتفصيل في الأشباه والنظائر فقال: «اعلم انه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح، وكذا في

(١) سبق تخريجه.
(٢) النحو الوافي ١٢٥/٤.
(٣) المغني ٤٤٨/٢ – ٤٤٩ مختصرًا.
(٤) البرهان ٣٧٣/٢ فما بعدها.

أكثر من شرطين... [١]" فقول: وهذا ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من المسائل الخمسة التي ذكرهما:

حيث قال:

الأولى: أن يكون الشرط الأول مقترنًا بجوابه، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك. كقوله سبحانه: {وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ ٨٤} [سورة يونس:٨٤].

الثانية: أن يقترن الثاني بفاء الجواب لفظًا، نحو: إن تكلم زيد –فإن أجاد– فأحسن؛ لأن الشرط الثاني وجوابه جواب الأول

الثالثة: أن يقترن بها تقديرًا، نحو قوله تعالى: {فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ } [سورة الواقعة:٨٨].

الرابعة: أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر، كقوله تعالى: {إِنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۚ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا فَيُحۡفِكُمۡ تَبۡخَلُواْ وَيُخۡرِجۡ أَضۡغَٰنَكُمۡ} [سورة محمد: ٣٦، ٣٧].

ويفهم ممن كلام ابن مالك أن هذا اعتراض الشرط على الشرط، وليس بشيء.

الخامسة: أن يكون جواب الشرطين محذوفًا، فليس من الاعتراض، نحو قوله سبحانه: {وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ } [سورة الأحزاب:٥٠]؛ خلافًا لجماعة من النحويين، منهم ابن مالك...»[٢].

(١) الأشباه والنظائر ١٠٤/٤ فما بعدها.

(٢) راجع: الأشباه والنظائر ١٠٤/٤ – ١١٢ مختصرًا.

وقد ناقش السيوطي هذه الحالات، وقرر أنها من باب اجتماع شرطين لجواب واحد، وليس من باب الاعتراض، وهذا رأي أيضاً.

٤- الاعتراض بين القسم وجوابه:

قال ابن هشام: «كقوله:

لعمري وما عُمري عليّ بهيّن لقد نطقت بطلا عليّ الأقارع[١]

وقوله تعالى: {قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ} [٨٤، ٨٥ - سورة ص].

الأصل: أقسم بالحق، وأقول الحق؛ فانتصب "الحق" الأول على إسقاط الخافض بأقسم محذوفًا، و"الحق" الثاني بـ "أقول"، واعترض بجلمة "أقول الحق"، وقدم معمولها للاختصاص. ومن ذلك قوله: {۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾} [٧٥، ٧٦- سورة الواقعة]...»[٢].

ونلاحظ في البيت الاعتراض بجملة: "وما عمري عليّ بهين" بين القسم "لعمرَيّ" وجوابه "لقد نطقت بطلًا؛ حيث ينفي الشاعر عن نفسه التهمة التي نسبها إليه بنو قريع، حيث أكد قسمه بالجملة الاعتراضية التي ذكرها بين القسم وجوابه.

وقال الدكتور عبده الراجحي: «وبين القسم وجوابه قولك: والله -وإنه لقسم عظيم- ليفلحنّ الصابرين. إنه حرف توكيد ونصب، والهاء اسم "إن" في محل نصب لقسم اللام هي اللام المزحلقة قسم خبر "إن" مرفوع، والجملة لا محل لها من الإعراب، جملة معترضة[٣].

---

(١) البيت من بحر الطويل للنابغة الذبياني، يعتذر للنعمان. و"لعمري": اللام للابتداء، و"لعمري" -بالفتح والضم وخص المفتوح بالقسم. والشاهد فيه: جملة "وما عمري عليّ بهين" معترضة بين القسم وجوابه. [راجع سيبويه ٧٠/٢، وشرح المغني ٢١٠/٦] وأمالي ابن الشجري ٣٤٤/١ ، والخزانة ٤٢٦/١.

(٢)تطبيقات نحوية ص ٣٥١ - لأستاذنا الدكتور عبده الراجحي "رحمه الله".

(٣) تطبيقات نحوية، ص: ٣٥١ لأستاذنا الدكتور عبده الراجحي رحمه الله.

وهكذا كان الاعتراض بين القسم وجوابه زاد تأكيدًا وحسنًا بالاعتراض.

ثانيًا: الاعتراض بين أجزاء الجملة الفعلية:

قد يقع الاعتراض بين الفعل والفاعل، وبين الفعل والمفعول به، سواء أكان الفعل ناصبًا لمفعول واحد أو أكثر.

يقول ابن جني: «اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله... ومن ذلك: قول امرئ القيس:

ألا هل أتاها والحوادث جمةٌ بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا(١)

فقوله: "والحوادث جمة" اعتراض بين الفعل وفاعله... ومن الاعتراض قوله:

ألم يأتك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد(٢)

وقوله: "والأنباء تنمي" اعتراض بين الفعل وفاعله، وهذا أحسن مأخذًا في الشعر من أن يكون "يأتيك" ضمير من متقدم مذكور»(٣).

وقال ابن هشام: «والجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتشديدًا أو تحسينًا وقد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه، قوله:

شجاك أظن ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعزل العاذلينا(١)

---

(١) البيت من بحر الطويل "تملك": وهي أمه، و"بيقر": ترك البادية، وترك العراق. [راجع: الخزانة ٥٢٤/٩، وشرح المفصل ٢٣/٨، وهامش الخصائص، واللسان "بيقر" والإنصاف، ص: ١٧١]. وفيه الاعتراض بين الفعل وفاعله بقوله: "والحوادث جمة".

(٢) البيت من بحر الوافر من كلام قيس بن زهير العبسي. وقوله: تنمي": تزيد وتكثر، و"بنو زياد" هم الكملة من الرجال الربيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي، وكان قيس قد طرد إبلاً للربيع في قصة مشهورة. [راجع: سيبويه ٥٩/٢، والإنصاف، ص: ٣٠، والمفصل ٢٤٨/٨، والهمع ٥٢/١، والأشموني ١٠٣/١، والخزانة ٣٦١/٨، وشرح المغني ٣٥٣/٢].

(٣) الخصائص ٢٨٦/١.

ويروى بنصب "ربع"، على أنه مفعول أول، و"شجاك" مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه.

وقوله:

وقـــد أدركتـــني والحـــوادث جمـــة أســـنة قـــوم لا ضـــعاف ولا عـــزل[٢]

وهو الظاهر في قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي...البيت. على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن يأتي " وتنمي تنازعاً "ما"، فأعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول، فلا اعتراض ولا زيادة، ولكن المعنى الأول أوجَه؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا أو غيره...»[٣].

وقال الدكتور عبده الراجحي: «الجملة المعترضة، وهي الجملة التي تعترض بين شيئين يحتاج كل منهما للآخر، والنحويون يقولون: إن هذا الاعتراض يفيد توكيد الجملة وتقويتها، ويقع الاعتراض في مواضع، هي: بين الفعل ومرفوعه: مثل – سافر أخبرت زيد .....كؤفئ – أظن – زيد.

وجملة "أظن" من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب، جملة معترضة.

والجملة الأولى اعترضت بين الفعل وفاعله، والثانية اعترضت بين الفعل ونائب الفاعل...»[٤].

=

(١) البيت من بحر الوافر ، الهمع ٥٣/١، والأشموني ٢٨/٢، وشرح أبيات المغني ١٨٢/٦.

(٢) البيت من بحر الطويل للشاعر جويرية بن زيد. [راجع الخصائص ٣٣١/٢، والهمع ٢٤٨/١، وشرح أبيات المغني ١٨٣/٦].

(٣) المغني ٤٤٦/٢ فما بعدها.

(٤) التطبيق النحوي، ص: ٣٥٠ – ٣٥١.

ثانيًا: الاعتراض بين الفعل ومفعوله:

وذكره ابن جني بقوله: «وأنشدنا:

أراني ولا كفـــــــران لله أيـــــــةً لنفســي لقــد طالبــت غــيرَ منيــلِ[١]

ففي هذا اعتراضان: أحدهما – "ولا كفران لله ". والآخر– قوله: "أية " أي أوَيت لنفسي أيَّة؛ معناه رحمتها ورققت لها. فقوله: أريت لها لا موضع له من الإعراب[٢]...

وقال: «وروينا لعبيد الله بن الحر:

تعلــم ولــو كاتمتــه النــاس أنــني عليــك ولم أظلــم بــذلك غائــب

فقولـه: "ولـو كاتمتـه النـاس " اعتـراض بـين الفعـل ومفعولـه وقولـه: "ولـم أظلم بذلك" اعتراض بين اسم أن وخبرها.

ومن ذلك قول أبي النجم –أنشدناه:

وبــــدلت والــــدهر ذو تبــــدُّل هيفًــا دَبُــورًا بالصَــبا والشــمألِ[٣]

فقوله: "والدهر ذو تبدل " اعتراض بين المفعول الأول والثاني»[٤].

ثالثاً: الاعتراض في باب التوابع:

ذكر منه ابن جني وابن هشام عدة حالات، وهي على النحو التالي:

١– الاعتراض بين الموصوف وصفته:

ومنه قوله تعالى: {* فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ } [سورة الواقعة: ٧٥، ٧٦]. فإن فيها اعتراضان، اعتراض

(١) من بحر الطويل، اللسان ١٨/١ أريت. وراجع: شواهد المغني ٢٢٥/٦، الكتاب ٣١/٣، وهو كثير عزة.

(٢) الخصائص ٢٨٦/١ – ٢٨٧.

(٣) البيت من بحر الكامل لأبي النجم العجيلي، والشاهد: الاعتراض بين الفعل ومفعوله. [راجع: شرح أبيات المغني ١٨٥/٦، والهمع ١٤٨/١].

(٤) الخصائص ٢٨٦/١

بين الموصوف وهو "قسم" وصفته وهو "عظيم" بجملة "لو تعلمون". واعتراض بين "أقسم بمواقع النجوم" وجوابه "إنه لقرآن كريم" بالكلام الذي بينهم. وأما قول ابن عطية: ليس فيها إلا اعتراض واحد، وهو "لو تعلمون"؛ لأن "وإنه لقسم عظم" توكيد لا اعتراض؛ فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في الاعتراض»[1].

٢- بين الحرف وتوكيده:

كقوله:

ليت وهل ينفع شيئًا ليت ... ليت شبابًا بوع فاشتريت[2][3]

فالاعتراض وقع بالاستفهام بين حرف التمني "ليت" -وهو المؤكد- وبين توكيده باللفظ في أول الشطر الثاني.

٣- بين المعطوف والمعطوف عليه:

ومنه قول جميل عن نفسه:

ولكن عصتني واستبدَّتْ بأمرها ... فأنتِ هواها يا بثينُ وشاؤها[4]

وهذا اعتراض بجملة النداء "يا بثين" بين المعطوفين، وهما: هواها - شفاؤها.

٤- بين الموصول وصلته:

ومنه قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞ} [سورة يونس:٢٧] فإن جملة "وترهقهم ذلة" معطوفة على "كسبوا السيئات"، فهي بين الصلة وما بينهما اعتراض بيَّن به قدر جزائهم. وجملة "ما لهم من الله من عاصم" خبر. قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن

(١) المغني ٤٥/٢

(٢) البت من بحر الرجز، لرؤبة بن العجاج. [راجع: شرح المعلقات السبعة، ص: ١٢٠، وشرح ابن عقيل ١٧٧/١، والهمع ١٦٥/٢، والأشموني ٦٣/٢].

(٣) المغني ٤٥٢/٢ - ٤٥٣ مختصرًا.

(٤) البيت من بحر الكامل، لجميل بثينة في ديوانه، ص: ١٣٠.

"ترهقهم" لم يؤت به لتعريف "الذين كسبوا السيئات"، فيعطف على صفته، بل جيئ به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات. ثم إنه ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر "جزاء سيئة بمثلها"، فلا يكون في الآية اعتراض(١).

ثم عرض ابن هشام نماذج للاعتراض بين حرف النفي ومنفيه، كقول الشاعر:

ولا أراها تزال ظالمة ... تُحدَّث لي قرحة وتنكؤها(٢).

وهذه نماذج تكون للفصل أقرب من الاعتراف لذلك لم أقف عليها وحسبي ما يفيد موضوعي من الجملة الاعتراضية.

(١) المغني ٤٥١/٢، وراجع: شرح المفصل ٦٤/٢.

(٢) البيت لابن هرمة الرماح بن أبرد. [انظر المغني ٥١٣/٢، والخصائص ٣٩٢/٢].
وفيه شاهد على الجملة تعترف بين حرف النفي ومنفيه – ولا أراها – تزال، والقرحة الجراحة وتنكؤها.

المبحث الثاني:

الجملة الاعتراضية حسب نوعها

القسم الأول: أقسام الجملة الاعتراضية حسب نوعها، كما ذكرها النحاة.

١- الجملة الاسمية.

٢- الجملة الفعلية.

٣- جملة القسم والدعاء.

٤- جملة الشرط.

٥- التباس الجملة الاعتراضية بالحالية.

عندما ذكر ابن هشام خصائص الجملة الاعتراضية قال عنها: «الاعتراض ما يقوله النحوي هو الاعتراض بين شيئين متطالبين، وأنها جملة لا محل لها من الإعراب[١]، لا تؤول بمفرد، إنها تكون غير خبرية، كالأمر والقسمية والتنزيهية والاستفهامية.

وهذا إشارة أخذتها من كلام ابن هشام؛ لأنواع الجملة الاعتراضية، لأننا لو تأملنا ما سبق من الجمل الاعتراضية نجدها إما اسمية، أو فعلية، أو للقسم، أو الدعاء، أو الشرط.

وهذا ما تذكره ونذكر دلالة كل جملة من حيث المعنى، والغرض من الاعتراض بها.

١- الجملة الاسمية الاعتراضية:

الجملة الاسمية -كما قرر علماء اللغة- تدل على الثبوت والدوام، وقد جاءت الجملة الاعتراضية اسمية كثيرًا في الشعر والنثر فيما سبق أن ذكرنا كما سبق، مثَّل لها ابن جني بقول الشاعر:

ألا هـــل أتاهـــا والحـــوادث جمـــةٌ بأن امـــرأ القـــيس بـــن تملـــك بيقـــرا

حيث اعترض بالجملة الاسمية بين الفعل[٢] وفاعله بقوله: "والحوادث جمة"، وهذا يدل على الثبوت والتأكيد الذي تحمله الجملة الاسمية في دلالتها؛ لتجردها من الزمان.

والأمثلة كثيرة في هذا الباب.

٢- الجملة الفعلية:

وهي لا تقل من الجملة الاسمية في باب الاعتراض، ويدخل تحتها جملة الاختصاص والقسم والدعاء.

(١) المغني ٤٥٩/٢ فما بعدها.

(٢) الخصائص ٢٨٥/١.

يقول ابن هشام موضحًا هذ الأنواع: «ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى، نحو: زيد –أظن– قائم، وبجملة الاختصاص في قوله عليه الصلاة والسلام: ((نحن –معاشر الأنبياء– لا نورث... الحديث)) بتقدير الفعل "أخص" معاشر الأنبياء.

ومثله قول الشاعر:

شـــجاك أظـــن ربـــعَ الظاعنينـــا ولم تعبـــأ بعـــزلِ العاذلينـــا

....»[1].

ومن هذا الباب: قول النابغة في الاعتذار:

أتاني أبيـــت اللَّعـــن أنَّـــك لمتـــني وتلـك الَّـتي اهـتمُّ منهـا وأنصـب[2]

فقوله: "أبيت اللعن" جملة فعلية للدعاء، وتدل على التجدد والاستمرار. وهذا كثير.

ومن الجملة الاعتراض بالجملة القسمية:

ما ذكره ابن جني من قول كثيرة عزة:

وإني وتهيـــامي بعـــزة بعـــدما تَخَلَّيـــتُ ممـــا بيننـــا وتخلَّـــتِ[3]

فقلت له: أيجوز أن يكون "وتهيامي بعزة" قسمًا فأجاز ذلك ولم يدفعه...

وقال رؤبة:

إني وأسطارٍ سُطِرنْ سطرا ... لقائل يا نصرُ نصرُ نصَرًا[4].

فاعترض بالقسم بين اسم وإن وخبرها "

وهنا جملة القسم أكدت الأسلوب، سواء كانت جملة القسم اسمية أو فعلية، على تقدير: "أقسم" أو بالاسم.

---

(١) المغني ٤٤٩/٢ بتصرف.

(٢) ديوان المتنبي ١٥/١. وأسلوب الاعتراض ص: ٣٥.

(٣) البيت من بحر الكامل : الخصائص ٢٨٩/١ راجع الأمالي ١٠٧/٢ والخزانة ٣٧٩/٢.

(٤) لرؤبة بن الحجاج. و"سطرن": كتبن. ويعني بالأسطار آيات القرآن. [راجع: الكتاب ٣٠٤/١، وشرح المفصل ٣/٢، والخزانة ٢١٩/٢] وقيل ليس لرؤبة ولم يتضرح قائله.

يقول ابن القيم: «والقسم لما كان يكثير في الكلام اختصر، فصار فعل القسم يحذف فيكتفى بالباء، ثم عوِّض عن الباء الواو في الأسماء الظاهرة، والتاء في أسماء الله تعالى»[١].

والقسم -كما نعرف- أسلوب من أساليب التأكيد.

٤- الاعتراض بجملة الشرط:

يقول الرضي في شرح الكافية، في باب: الشرط ودخول الواو في جواب الشرط[٢]: «وقد تدخل الواو على أن المدلول هو جوابها، كما تقدم، وكذلك قولك: اطلبوا العلم ولو في الصين[٣].

والظاهر أن الواو الداخل على الشرط في مثله اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقًا به معنى مستأنفًا لفظًا، على طريق الالتفات. كقوله: فأنت طلاق -والطلاق النية. وقوله: يرى كل من فيها -وحاشاك كافيًا. وقد يجئ بعد تمام الكلام، كقوله عليه الصلاة والسلام: ((أنا سيد ولد آدم ولا فخر)). فتقول في الأول: زيد -وإن كان غنيًّا- بخيلًا.

وفي الثاني: زيد بخيل -وإن كان غنيًّا. جواب الشرط في مثله مدلول الكلام، أي: إن كان غنيًّا فهو بخيل، فكيف إذا افتقر. والجملة كالعوض من الجواب المقدر. ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضية؛ لأن جواب الشرط ليست جملة اعتراضية...»[٤].

وذكر منه في شرح المعلقات:

قول عنترة:

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى ولكان لو علم الكلام مكلَّمي[٥]

(١) التبيان في أقسام القرآن لابن القيم الجوزية ، ص: ٨، ط: مكتبة المتنبي.

(٢) شرح الكافية ٢٥٧/٢ مختصرًا.

(٣) نفسه ٢٥٧/٢ مختصرًا.

(٤) نفسه ٢٥٧/٢ مختصرًا.

(٥) البيت لعنترة بن شداد. [راجع: شرح المعلقات للزوزني، ص: ١٤] والخصائص ٢٤/١.

وجملة الشرط فيه "لو علم الكلام" معترضة، ويقدر جوابها محذوفًا، يدل عليه السياق، والجملة معترضة بين أجزاء جملة الشرط(١).

وكما يتضح من الاعتراض بجملة الشرط إفادة التوكيد، وتماسك العبارة، واستئناف معنى؛ كما ذكر الرضي، وقد يكون الجواب محذوفًا لدلالة الكلام عليه، وهذا كثير في كلام العرب شعرًا ونثرًا، والأمثلة كثيرة في أنواع الجملة الاعتراضية.

٥- التباس الجملة الاعتراضية بالحالية:

يقول ابن هشام: «للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها، كقوله تعالى: {وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ} [سورة البقرة:١٣٦]. تجوز أن يكون حالًا من فاعل "نعبد"، أو مفعوله؛ لاشتمالها على ضمير فيها، وأن تكون معطوفة على "نعبد"، وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي: من حالنا أنا مخلصون له التوحيد.

ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابن حيان؛ توهمًا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين»(٢).

وقد وضع ابن هشام سمات وعلامات الجملة الاعتراضية، وما يميزها من الجملة الحالية في عدة أمور:

أولًا: أنه عدّها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، تؤول بمفرد.

ثانيًا: أنها تكون غير خبرية، أي: إنشائية، مثل: الأمر، والدعاء، والقسم، والاستفهام.

ثالثًا: يجوز أن تصدر بالسين أو سوف أو بالفاء أو الواو؛ إذا كان فعلها مضارعًا مثبتًا.

(١) انظر شرح المعلقات، ص: ١٤، وأسلوب الاعتراض للباحث رابح العربي، ص: ٥٥.
(٢) المغني ٤٥٩/٢ مختصرًا.

وقد قال شارحًا: «إنما تكون غير خبرية كالأمرية والدعاء في قوله:

إن الثمانين وقد بلغتها[١]

وكالقسمية في قوله:

إني وأسطار سطرن سطرا ... البيت

وكالتنزيهية في قوله تعالى: {وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ} [سورة النحل:٥٧].

وكالاستفهامية في قوله تعالى: {فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ} [سورة آل عمران:١٣٥][٢].

ويستمر قائلًا: «وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية. أما الحالية لا تقع إلا خبرية.

الثاني: أنه يجوز تقديرها؛ بدليل استقبال التنفيس في قوله:

وما أدري وسوف أخال أدري...البيت

وأما قول الحوفي في: {إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ} [سورة الصافات:٩٩] أن الجملة حالية؛ فمردود.

وكـ "لن" في: {وَلَن تَفْعَلُواْ} [سورة البقرة:٢٤]

وكالشرط في: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ} [سورة محمد:٢٢]

والثالث: أنه يجوز اقترابها بالفاء، كقوله:

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

وكجملة: {فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا} [سورة النساء:١٣٥][٣].

(١) "إن الثمانين": لأبي المنهال عوف بن الحكم ال الخزاعي. والشاهد: الاعتراض بجملة "وقد بلغتها".

(٢) المغني ٤٥٦/٢ – ٤٥٩ مختصرًا. وراجع: الهمع ٢٤٨/١، وشرح أبيات المغني ١٩٩/٦.

(٣) المغني ٤٥٨/٢ – ٤٥٩ مختصرًا.

والرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو، مع تصدرها بالمضارع المثبت، كقول المتنبي:

يا حـــــادي غيرهـــــا وأحســـــبني أوجـــــد ميتـــــا قبيـــــل أفقـــــدها

قفـــا قلـــيلاً بهـــا علـــيَّ فـــلا أقـــل مـــن نظـــرةٍ أزودهـــا[1]

قوله: "أفقدها" على إضمار "أن". و"أقل" يروى بالرفع والنصب...»[2].

وذكر السيوطي عنه، فقال: «قال ابن هشام كثيرًا: ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها عدة أمور:-

أحدها: أن المعترضة تكون غير خبرية، كالأمرية والدعائية.

الثاني: أنه يجوز تصديرها؛ بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط.

الثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء .

الرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت[3].

وإذا كان ابن هشام وضح سمات الجملة الاعتراضية أنها إنشائية وللدعاء وغيرها، وبأنها خبرية، وتقترن بالسين وسوف أو بالفاء والواو؛ إذا كان فعلها مضارع مثبت.

أما الجملة الحالية -كما ذكرها النحاة- فهي خبرية مصدرة بالواو، وسواء أكانت اسمية أو فعلية لا محل لها من الإعراب.

أما إذا كانت فعلية إذا كان فعلها مضارعًا مثبتًا فلا يكون معها الواو، أما إذا كان منفيها أو ماضيها مسبوقًا بـ"قد" فإنه يجوز مجيئها مع الواو....»[4].

(١) راجع: ديوان المتنبي، ص: ٨، وشواهد المغني ٥٢/٢، ودلائل الإعجاز، ص: ٦٩٩.

(٢) المغني ٤٥٩/٢ مختصرًا.

(٣) الأشباه والنظائر ٢٤٢/٢.

(٤) دلائل الإعجاز ، ص: ٢٠٧ فما بعدها.

وقد ذكر ابن يعيش –في شرح المفصل– علامات الجملة الحالية بقوله: « والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية، أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى فيَّ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة؛ وأما "لقيته عليه جبة وشي"، فمعناه مستقرة عليه جبة وشي. وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً. فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفياً. فالمثبت بغير واو: وقد جاء في المنفي الأمران. وكذلك في الماضي. ولا بدّ معه من قد ظاهرة أو مقدرة»(١).

وهذا يدل على أن الزمخشري وغيره من البيانيين، كما يقول ابن هشام وهم نحاة أصلاً يميزون جملة الحال عن جملة الاعتراض، فمن أين كلام ابن هشام أشعر أنه تعجل في هذا الحكم.

فالجملة الحالية لها سمات وخصائص عندهم غير الجملة الاعتراضية.

(١) المفصل ٢/٦٥.

القسم الثاني:
الاعتراض بأكثر من جملة

يرى أكثر النحاة جواز الاعتراض بأكثر من جملة.

يقول ابن جني: « قال الله سبحانه وتعالى: {۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾} [سورة الواقعة:٧٥]

{وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ} [سورة الواقعة: ٧٥ – ٧٧]

فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ} وبين جوابه الذي هو قوله: {إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ} وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذي هو "قسم " وبين صفته التي هي "عظيم " وهو قوله: {لَوْ تَعْلَمُونَ} . فذالك اعتراضان كما ترى. ولو جاء٦ الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون: فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لو تعلمون»[(١)].

وهذا يدل على جواز الاعتراض بأكثر من جملة، كما ذكر ابن جني في الآية الكريمة؛ حيث الاعتراض بين الصفة والموصوف، وبين القسم وجوابه.

وقال أيضًا: «وأنشدنا:

وأنشدنا:

أراني ولا كفـــــــران لله أيـــــــة لنفســـي لقـــد طالبـــت غـــير مُنيـــل

ففي هذا اعتراضان أحدهما – "ولا كفران لله ". والآخر– قوله: "أية " أي أرَيت لنفسي أيَّة؛ معناه رحمتها ورققت لها»[(٢)].

(١) الخصائص ٢٨٥/١ – ٢٨٧، وراجع: الكشاف ٣٣٨/٤.

(٢) الخصائص ٢٨٧/١ مختصرًا.

وقال ابن هشام: « وَقد يعْتَرض بِأَكْثَرَ من جملتين كَقَوْلِه تَعَالَى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ} [سورة النساء:٤٤- ٤٥] إِن قدر {من الَّذين هادوا} بَيَانا للَّذين أُوتُوا وتخصيصا لَهُم إِذْ كَانَ اللَّفْظ عَاما فِي الْيَهُود وَالنَّصَارَى وَالْمرَاد الْيَهُود أَو بَيَانا لأعدائكم والمعترض بِهِ على هَذَا التَّقْدِير جملتان وعَلى التَّقْدِير الأول ثَلَاث جمل وَهِي وَالله أعلم وَكفى بِاللَّه مرَّتَيْنِ وَأما يشْتَرونَ ويريدون فجملتا تَفْسِير لمقدر إِذْ الْمَعْنى ألم تَرَ إِلَى قصَّة الَّذين أُوتُوا وَإِن علقت من بنصيرا مثل {ونصرناه من الْقَوْم} أَو بِخَبَر مَحْذُوف على أَن {يحرفُونَ} صفة لمبتدأ مَحْذُوف أَي قوم يحرفُونَ كَقَوْلِهِم منا ظعن وَمنا أَقَامَ أَي منا فريق فَلَا اعْتِرَاض الْبَتَّةَ وَقد مر أَن الزَّمَخْشَرِيّ أجَاز فِي سُورَة الْأَعْرَاف الِاعْتِرَاض بِسبع جمل[١] على مَا ذكر ابْن مَالك»[٢].

وقال مصرحًا برأي ابن الفارس: « وَزعم أَبُو عَليّ أَنه لَا يعْتَرض بِأَكْثَرَ من جملَة وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ فِي قَول الشَّاعِر

أَرَانِي وَلَا كفــــــران لله أَيـــــــة لنَفْســـي قــد طالبــت غــير منيــل

إن أية وهي مصدر أويت له إذا رَحمته ورفقت به لا ينتصب بأويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وَإِنَّمَا انتصابه باسم لا أي ولا أكفر لله رحمة مني لنفسي وَلزم من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لاطالع جبلًا»[٣].

(١) وهو كثير في الكشاف. [راجع ٤٥/٢].
(٢) المغني ٤٥٤/٢ – ٤٥٥.
(٣) المغني ٤٥٥/٢ مختصرًا.

ثم ذكر رد ابن مالك عليه، فقال: « وقد اعترض ابن مالك قول أبي علي بقوله تعالى {وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر} ٤٣- ٤٤ النحل،

ويقول زهير:

لعمري والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي

لقد باليت بطعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي»[(١)].

والمعترض به فيه جملتان كذلك، وهما: "والخطوب مغيرات"، و"في طول المعاشرة التقالي"، وقد اعترض بهما بين القسم "لعمرك" وجوابه "لقد باليت"[(٢)(٣)].

ولعل هذا القسم من الاعتراض أقل من القسم الأول؛ حيث الاعتراض بجملة واحدة، لكن مدار الكلام على حسن السياق، وهو تأكيد اللفظ.

وهذا النوع قد أقره الزمخشري وغيره في الكشاف في أكثر من سورة، وقد يكون وجهًا من الإعراب في الآية، أو قراءة. وإليك بعض الأمثلة:

وقد ذكر الزمخشري –في تفسير الكشاف– الاعتراض بأكثر من جملة، ومن ذلك ما يلي:

قوله في قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ} [سورة النساء:٤٤ – ٤٧] «(وَاللَّهُ أَعْلَمُ) ، (وَكفى بِاللَّهِ) ، (وَكَفى بِاللَّهِ) جمل توسطت بين البيان

(١) البيتان لزهير بن أي سلمى، وفيهما الشاهد على الاعتراض بجملتين من القسم "لعمرك" وجوابه "لقد باليت". الأولى "والخطوب مغيرات" والثانية "وفي طول المعاشرة التقالي". [شرح المغني ٢٢٧/٦، ومعجم الشواهد ٢٩٧/٢].

(٢) المغني ٤٥٥/٢ مختصرًا.

(٣) انظر: الخصائص ٣٣٨/١، والمغني ٤٥٥/٢.

والمبين على سبيل الاعتراض أو بيان لأعدائكم، وما بينهما اعتراض أو صلة لنصيراً، أى ينصركم من الذين هادوا...»[١].

فإن قلت: علام عطف قوله وَإِنِّي سَمَّيْتُها مَرْيَمَ؟ قلت: هو عطف على إنى وضعتها أنثى، وما بينهما جملتان معترضتان، كقوله تعالى: {وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ } [سورة الواقعة:٧٦][٢].

وقال أيضًا: «وقوله: {وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ} اعتراض في اعتراض، لأنه اعترض به بين المقسم والمقسم عليه، وهو قوله: ((إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)) واعترض بـ ((لَوْ تَعْلَمُونَ)) بين الموصوف وصفته[٣].

وقال أيضًا: «قوله سبحانه: {وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ} [سورة الأعراف:٩٦] وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه»[٤].

يعتقد الاعتراض بثلاث جمل:

الأولى: "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا" جملة الشرط وجوابه.

الثاني: "ولكن كذبوا".

الثالثة: "فأخذناهم بما كانوا يكسبون".

وقد ذكره الزمخشري في غير موضع.

ولعله أكثر تعرضاً للجملة الاعتراضية، وذكرها في تفسيره. ومواضعه عنده كثيرة، وهذه إشارة منه على أن الجملة الاعتراضية تفصل بين الفعل ومعموله، والبدل والمبدل منه، والمعطوف والمعطوف عليه. وغيره من الحالات.

وذلك لأنه بلاخي أكثر منه نحوياً.

---

(١) الشكاف ٤٥٠/٢ مختصرًا.

(٢) الكشاف ٣١٣/١ – ٣١٤ مختصرًا وبتصرف.

(٣) الكشاف ٣٣٨/٤.

(٤) الكشاف ١٨٠/٢ مختصرًا.

الخاتمة

ومما سبق يتضح لنا النتائج التالية:

١- أن أكثر النحاة لم يذكروا الجملة الاعتراضية إلا إشارة، وقد ذكرها قليل من النحاة بالتفصيل، مثل: ابن جني، وابن هشام؛ حيث ذكرا مواضعها، وأنواعها، وأنها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٢- الجملة الاعتراضية كثيرة في كلام العرب شعرًا ونثرًا، وقد جاءت في القرآن الكريم، وهي تدل على حسن الكلام وتأكيده

٣- أنها تدل على تمكن المتكلم من أدواته، وطول نفسه، كما ذكر ابن جني.

٤- أنها لها أغراض كثيرة، منها: التأكيد، وحسن المعنى، والتنزيه والتعظيم، ومنه قوله سبحانه: {وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾} [سورة النحل:٥٧]، والدعاء، والنداء، والالتفات، وغيره.

٥- أن الجملة الاعتراضية تقع بين أجزاء الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وجملة الشرط، وهذا يزيد الكلام تماسكًا في المعنى، وقوة تأكيد.

٦- هناك فروق في المعنى بين الاعتراض بالجملة الاسمية والاعتراض بالجملة الفعلية؛ حيث الأولى تدل على الثبوت واللزوم، والأخرى تدل على التجدد والحدوث.

٧- صرح ابن هشام بجواز أن تكون جملة الاختصاص اعتراضية، وكذلك جملة فعل الظن الملغى، وهذا كثير في كلام العرب.

٨- قد تلتبس جملة الاعتراض بجملة الحال عند البيانيين، كما ذكر ابن هشام، وقد ظهر خلاف ذلك؛ لأن الحالية لها ضوابط وعلامات غير المعترضة، كما ذكر السيوطي.

٩- الأصل في الاعتراض أن يكون بجملة واحدة، ولكن قد جاء في القرآن الكريم الاعتراض بأكثر من جملة، وهذا ما ذكره الزمخشري في الكشاف، وابن جني في الخصائص، وابن هشام في المغني، وهو كثير، وذكروا في ثلاث جمل. وهذا يؤكد حسن المعنى وقوة اللفظ.

١٠- يقبح الاعتراض بين المترابطين كالمضاف والمضاف إليه من الفعل وأدواته، ومثل أدوات النفي والسين وسوف.

١١- الجملة الاعتراضية جمعت علماء النحو وعلماء البلاغة؛ فأهل النحو يرونها للتأكيد وتماسك اللفظ وقوة المعنى، ويراها علماء البلاغة للالتفات والإطناب وغيرها من الأغراض، وهذا يدل على أن علم النحو يهتم بالمعنى لأنه عندهم يغير اللفظ ويحدد نوعه.

والله أعلم

مراجع البحث

١- القرآن الكريم
٢- الأشباه والنظائر في النحو للسوطي، دار الكتاب -القاهرة.
٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، صيدا -بيروت.
٤- التبيان في أقسام القرآن لابن القيم، مكتبة المتنبي -القاهرة.
٥- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية - بيروت.
٦- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.
٧- شرح الكافية للرضي.
٨- شرح المفصل لابن يعيش، ط: عالم الكتب.
٩- الكشاف للزمخشري، دار الكتب -القاهرة.
١٠-لسان العرب لابن منظور، دار صادر -بيروت.
١١-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك.
١٢-النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف -مصر.

أبحاث سابقة:

١- أسلوب الاعتراض في القرآن الكريم من خلال الكشاف. رسالة ماجستير للباحث/ رابح الحربي، إشراف أ.د/ محمد العيد رتيمة.
٢- الاعتراض تاريخا ودراسة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر ١٩٨٦ للباحثة سلمى مصطفى عطية.
٣- الاعتراض في القرآن الكريم دراسة بلاغية، للباحث خليفة باسم إسماعيل، جامعة الأزهر ١٩٨٩م.